

## ٠٨. شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام | الشيخ أ.د عبدالسلام

### الشويعر

عبدالسلام الشويعر

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين. واصلي واسلم على نبينا محمد وعلى الله وصحبه وسلم تسلি�ماً كثيراً إلى يوم الدين.  
اللهم لنا ولشيخنا وللسامعين يقول المصنف رحمة الله تعالى بباب الخلع عن ابن عباس رضي الله عنهما أن امرأة ثابت ابن قيس -

00:00:00

النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ثابت ابن قيس ما أعيي عليه في خلق ولا دين ولكنني أكره الكفر وفي الإسلام قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أتردين عليه حديقته؟ قالت نعم. قال رسول الله قال رسول الله صلى الله - 00:00:20  
وسلم أقبل الحديقة وطلقها تطليقه. رواه البخاري. وفي رواية له وامره بطلاقها ولابي داود والترمذى وحسنه ان امرأة ثابت ابن قيس  
اختلعت منه فجعل النبي صلى الله عليه وسلم عدتها حيبة. وفي رواية - 00:00:40

عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند ابن ماجة ان ثابت ابن قيس كان دمياً وان امرأته قالت لولا مخافة الله اذا دخل على لصقت  
في وجهه ولا حمد من حديث سهل ابن ابي حثمة وكان ذلك اول خلع في الاسلام - 00:01:00

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وشاهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وشاهد ان محمداً عبد الله ورسوله صلى الله  
عليه وعلى الله واصحابه وسلم تسلি�ماً كثيراً إلى يوم الدين ثم اما بعد - 00:01:20

فاورد المصنف رحمة الله تعالى بباب الخلع وابتداً بباب الخلع مبتدأ به انواع الفرق النكاح لأن النكاح اذا انعقد صحيحاً فانه ينحل  
باسباب متعددة ومن هذه الاسباب ما يكون من طرف الزوج ومنها ما يكون من طرف الزوجة ومنه ما يكون مشتركاً بينهما -

00:01:35

ومنه ما يكون بسبب طارئ عندهما وفرق النكاح قد بين اهل العلم رحمهم الله تعالى انها متعددة وكثيرة حتى اوصلها العلامة ابن القيم  
رحمه الله تعالى في بعض كتبه الى نحو من عشرين نوعاً من انواع فرق النكاح - 00:02:01

وكل هذه الانواع العشرين تكون ثمرة الفرق بين الزوجين وحلوا عقد النكاح بدأ المصنف رحمة الله تعالى بباب الخلع لأن الخلع مما  
يكون مشتركاً بين الزوج والزوجة وذلك انه يكون بطلب من الزوج على عوض تبذهله هي او بيذهله اجنبي - 00:02:19  
ويكون الطلاق بایجاب من بقبول من الزوج وتطليق واخذ للمال فهذا مما يكون بطلب منها جميعاً وان كان في اصله بامر وطلب من  
المرأة اول حديث في الباب وهو اهم حديث في الباب. هو حديث ابن عباس رضي الله عنهما - 00:02:44

ان امرأة ثابت ابن قيس رضي الله عنه وعنها اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ثابت ابن قيس ما أعيي عليه في  
خلق ولا دين ولكنني أكره الكفر في الإسلام - 00:03:05

هذه الجملة فيها ان امرأة ثابت ابن قيس وقد اختلف في اسمها. ولذلك ابهمت هنا وهو الاولى للاختلاف في اسمها رضي الله عنها. انها  
اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان زوجها ثابت ابن قيس قالت لا اعيي عليه في خلق ولا دين - 00:03:21

اي اني لا ارى عليه عبيباً في خلقه في تعامله معها. وفي احسانه اليها ولا في دينه فان ثابتنا رضي الله عنه كان خطيب النبي صلى الله  
عليه وسلم. ولذلك كان صوته جهوري رضي الله عنه - 00:03:38

ولما نزلت اية الحجرات ظن انها نزلت فيه فيبين النبي صلى الله عليه وسلم انه ليس من اولئك وهذا لبيان فضل ثابت رضي الله عنه

وعلو قدره وكعبه رضوان الله عليه - 00:03:56

قالت ولكن اكره الكفر في الاسلام هذه الجملة فيها خبران الخبر الاول عن ثابت ابن قيس انها لا تعيب عليه في خلقه شيء والثاني انها تكره الكفر في الاسلام اما الاولى فقد اشكل على ذلك - 00:04:11

انه قد جاء في بعض الروايات عند النسائي وابي داود وغيرهم ان ثابت رضي الله عنه كان يضربها بل انه قد كسر يدها وقد جاء عند ابن ابي عاصم ان كذا ان خولة قالت ان ثابتا كان في خلقه شدة - 00:04:27

ان في خلقه شدة فظربيها ذات يوم فاصبحت عند باب النبي صلى الله عليه وسلم بغلس تشتكى له. اي في اول طلوع الفجر فهنا قد تعارض في بين هذين الحديبين او تعارض هذان الخبران في وصف ثابت. وفي سبب كره زوجه له - 00:04:49

رضي الله عنها وقد جمع بين بينهما اهل العلم بانواع من الجمع فمن ذلك ان بعض اهل العلم ضعفوا سوء خلقي ثابت وقالوا ان ثابت في الصحيح ان زوجه قال لا اعيب عليه في خلقه شيء - 00:05:11

وان هذه الالفاظ لا تثبت ويidel على ذلك ان ابن جرير روى في التهذيب ان زوج ثابت بن قيس رضي الله عنها قالت ما كرهت من ثابت خلقا ولا دينا ولكنه كان دميا - 00:05:31

تعللت كرهها له لاجل دمامته وسيأتي بعد قليل في رواية عمرو بن شعيب ما يؤيد ذلك الوجه الثاني ان ما كان من ثابت ابن قيس رضي الله عنه ذكر ذلك العين - 00:05:50

ان ما كان من ثابت ابن قيس من ضرب انصح فان هذا انما كان ضربا مباحا وليس فيه تعد ولا سوء عشرة منه رضي الله عنه لها هذا الامر الاول والامر الثاني في قولها ولكن اكره الكفر في الاسلام - 00:06:04

ومعنى قولها اني اكره الكفر في الاسلام اي كفران العشير فقد بين النبي صلى الله عليه وسلم ان النساء اكثر من يلج النار فلما قيل له في ذلك قال لانهن يكفرن - 00:06:23

لا اقول يكفرن بالله وانما يكفرن العشير فكفران العشير وعدم ذكر نعمته عليها ووجوب اداء حق الله عز وجل عليها فان ذلك يكون من الكفر في الاسلام. هذا هو الوجه الاول - 00:06:38

والوجه الثاني ان يكون مرادها رضي الله عنها من قولها اني اكره الكفر في الاسلام اي اكره ان اخالف بعض اوامر الاسلام فكأنها عبرت رضي الله عنها عن البعض بالكل وهذا من المبالغة في التحذير من ترك البعض - 00:06:56

وقيل وان كان الثالث هو ابعدها في المعنى والتحقيق انها من شدة كرهها لثابت رضي الله عنه لقد همت ان تكفر بالله جل وعلا لينفسخ نكاحها لان من اسباب انفاساخ النكاح ارتداد احد الزوجين - 00:07:16

وهذا غير مظنون زوجي ثابت رضي الله عنه والعلم عند الله جل وعلا في ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اترو الدين عليه حديقه المراد بالحديقة هي البستان الصغير - 00:07:36

فثابت رضي الله عنه امهرها حديقة ويصح ان يكون ذلك مهرا لانه مما يتتصف واما يتقوم فقال اتردين عليه حديقه؟ فقالت نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقبل حديقتها وطلقها تطليقه - 00:07:53

وقد جاء في بعض الروايات عند ابن ماجة اقبل الحديقة ولا تزدد او ولا يزداد وطلقها تطليقة. وستتكلم عن فقهها بعد قليل قال المصنف رواه البخاري وفي رواية له وامرها اي ان النبي صلى الله عليه وسلم امر ثابتة بطلاقها - 00:08:12

قال ولابي داود وهذه في قوله وامرها بطلاقها فيها فقه سنتكلم عنه بعد قليل قال ولابي داود والترمذى وحسنه ان امرأة ثابت ابن قيس اختلعت منه فجعل النبي صلى الله عليه وسلم عدتها حيضة اي حيضة واحدة - 00:08:32

وهذا الحديث اللفظ الثاني اه لعل نرجى الحديث عنه حينما نتكلم عن فقه الحديث الاول ثم نتكلم عن فقه الحديث الثاني وما يتعلق بصحة الحديث فيه الحديث الاول فيه من الفقه مسائل مهمة - 00:08:50

المسألة الاولى فيه ان الخلع جائز وقد اجمعت الامة على مشروعية الخلع ولم يخالف في ذلك الا بكر ابن عبد الله المزنى رحمه الله تعالى وقد ظن ان الخلع منسوخ - 00:09:06

بـي كـون الطـلاق خـاصـا بـالرـجـل وـهـو فـي الـحـدـيـث أـنـما الطـلاق لـمـن اـخـذـ بـالـسـاق وـلـكـن هـذـا الـخـلـاف شـاذـ وـلـا يـعـول عـلـيـهـ أـحـدـ مـنـ أـهـلـ الـعـلـمـ

الـمـسـأـلـةـ الثـانـيـةـ مـعـنـا وـهـيـ مـسـأـلـةـ مـهـمـةـ - 00:09:23

وـهـيـ أـنـ هـذـا الـحـدـيـث يـدـلـ عـلـىـ أـنـ الـبـيـنـوـنـةـ تـحـصـلـ بـالـخـلـعـ وـمـعـنـيـ قـوـلـنـاـ أـنـ الـبـيـنـوـنـةـ تـحـصـلـ بـالـخـلـعـ أـيـ أـنـ

الـزـوـجـ لـيـسـ لـهـ أـنـ يـرـاجـعـ الـزـوـجـةـ فـيـ اـثـنـاءـ عـدـةـ الـخـلـعـ - 00:09:38

فـيـ اـثـنـاءـ عـدـةـ الـخـلـعـ وـاـخـذـنـاـ ذـلـكـ مـنـ أـنـ النـبـيـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ اـرـادـ أـنـ يـفـرـقـ بـيـنـهـمـ تـفـرـيقـ بـيـنـوـنـةـ لـاـ رـجـعـةـ فـيـهـ أـذـ لـوـ كـانـ فـيـهـ رـجـعـةـ

لـاـ يـبـحـ ذـلـكـ وـدـلـ عـلـيـهـ السـيـاـقـ - 00:09:58

وـلـكـنـ مـاـ لـاـ رـجـعـةـ فـيـهـ فـدـلـ عـلـىـ لـاـ رـجـعـةـ فـيـهـ أـيـ بـيـنـوـنـةـ صـغـرـىـ لـيـسـ الـبـيـنـوـنـةـ الـكـبـرـىـ لـاـ بـرـضـىـ لـاـ رـجـعـةـ فـيـهـ أـلـاـ بـرـضـاـ الـزـوـجـ وـهـذـاـ

وـاـضـحـ مـنـ سـيـاـقـ الـحـدـيـثـ لـاـنـهـ اـرـادـ الـفـرـقـةـ مـنـ زـوـجـهـ - 00:10:15

وـلـكـنـ الـخـلـافـ بـيـنـ أـهـلـ الـعـلـمـ مـاـ هـوـ نـوـعـ هـذـهـ الـبـيـنـوـنـةـ بـمـعـنـيـ اـصـحـ مـاـ نـوـعـ هـذـهـ الـبـيـنـوـنـةـ فـمـشـهـورـ الـمـذـهـبـ اـنـهـ

يـقـولـنـاـ أـنـ الـخـلـعـ اـذـ كـانـ بـلـفـظـ - 00:10:31

الـطـلاقـ فـيـهـ يـقـعـ طـلـاقـاـ بـائـنـاـ وـانـ الـفـرـقـةـ اـذـ وـقـعـتـ اـيـ الـخـلـعـ اـذـ وـقـعـ بـلـفـظـ الـخـلـعـ مـعـ الـعـوـظـ فـيـهـ يـكـونـ خـلـعـاـ اـيـ فـسـخـاـ وـيـكـونـ فـيـهـ

الـبـيـنـوـنـةـ لـكـونـهـ فـسـخـ اـذـ هـمـ فـرـقـواـ لـلـفـظـ الـذـيـ يـتـلـفـظـ بـهـ - 00:10:51

الـطـلاقـ اوـ الـمـخـتـلـعـ مـنـهـ وـهـوـ الـزـوـجـ يـصـحـ اـنـ يـكـونـ مـخـتـلـعـاـ اوـ مـخـتـلـعـاـ مـنـهـ فـاـنـ قـالـ اـنـ طـلاقـ وـاـخـذـ الـعـوـظـ فـاـنـهـ تـحـسـ طـلـقـةـ وـلـكـنـ

الـطـلـقـةـ حـيـنـئـذـ تـكـوـنـ طـلـقـةـ بـائـنـةـ تـحـسـ طـلـقـةـ لـكـنـ فـيـ اـثـنـاءـ - 00:11:16

عـدـةـ الـمـرـأـةـ مـنـ هـذـهـ الـطـلاقـ لـاـ يـجـوزـ لـهـ اـنـ يـرـاجـعـهـ لـاـنـهـ تـعـتـبـرـ بـيـنـوـنـةـ وـلـذـلـكـ فـاـنـ الـفـقـهـاءـ عـنـهـمـ الـبـيـنـوـنـةـ اـنـوـاعـ بـيـنـوـنـةـ كـبـرـىـ بـالـطـلـقـاتـ

الـثـلـاثـ وـبـيـنـوـنـةـ صـغـرـىـ مـنـ حـيـنـ الـطـلاقـ وـهـذـهـ هـيـ صـورـتـهـاـ - 00:11:38

وـهـوـ اـنـ تـكـوـنـ بـعـوـضـ بـلـفـظـ الـطـلاقـ وـبـيـنـوـنـةـ صـغـرـىـ بـعـدـ اـنـتـهـاءـ الـعـدـةـ الـرـجـلـ فـاـلـرـجـلـ اـذـ طـلـقـ زـوـجـتـهـ طـلـقـةـ اوـ طـلـقـتـيـنـ فـاـنـهـ رـجـعـيـةـ فـاـذـ

اـنـتـهـتـ عـدـتـهاـ صـارـتـ بـيـنـةـ بـيـنـوـنـةـ صـغـرـىـ اـذـ الـمـرـأـةـ لـكـيـ نـعـرـفـ هـذـيـ الـمـسـأـلـةـ اـذـ - 00:11:56

كـانـ الـبـعـضـ لـاـ يـعـرـفـ مـعـنـاـهـاـ.ـ الـمـرـأـةـ اـذـ طـلـقـتـ اـمـاـ اـنـ تـكـوـنـ طـلـقـتـهاـ بـاءـ اوـ رـجـعـيـةـ اوـ نـقـولـ بـمـعـنـيـ اوـسـعـ نـقـولـ اـذـ فـرـقـتـ الـمـرـأـةـ فـاـمـاـ اـنـ

تـكـوـنـ الـفـرـقـةـ فـرـقـةـ بـسـبـبـ طـلاقـ رـجـعـيـ اوـ تـكـوـنـ بـسـبـبـ دـيـنـوـنـةـ - 00:12:18

وـالـطـلاقـ هـذـاـ اـذـ قـلـنـاـ اـنـ بـائـنـ اـمـاـ اـنـ يـكـونـ بـائـنـ بـيـنـوـنـةـ كـبـرـىـ.ـ بـمـعـنـيـ اـنـ الرـجـلـ لـاـ يـجـوزـ لـهـ اـنـ يـتـزـوـجـ هـذـهـ الـمـرـأـةـ لـاـ بـعـدـ زـوـجـ اـخـرـ.ـ هـذـهـ

بـيـنـوـنـةـ كـبـرـىـ وـاـمـاـ اـنـ تـكـوـنـ الـبـيـنـوـنـةـ بـيـنـوـنـةـ صـغـرـىـ - 00:12:38

بـمـعـنـيـ اـنـ الـزـوـجـ يـجـوزـ لـهـ اـنـ يـتـزـوـجـ هـذـهـ الـمـرـأـةـ لـكـنـ بـرـضـاـهـ وـبـعـدـ جـدـيدـ وـبـوـلـيـ وـبـمـهـرـ هـذـيـ مـعـنـيـ الـبـيـنـوـنـةـ الصـغـرـىـ وـاـمـاـ رـجـعـيـةـ فـاـنـهـ

اـذـ كـانـ فـيـ اـثـنـاءـ الـعـدـةـ فـيـجـوزـ لـهـ اـنـ يـرـاجـعـهـ بـدـوـنـ اـذـنـهـ.ـ وـلـاـ رـضـاـهـ وـلـاـ عـوـظـ وـلـاـ رـظـاـ وـلـيـهـ - 00:12:54

اـذـ الشـخـصـ بـعـدـ طـلاقـهـ لـزـوـجـتـهـ لـاـ يـخـلـوـ مـنـ هـذـهـ الـامـورـ الـثـلـاثـ فـقـطـ مـنـ بـابـ التـوـظـيـحـ بـمـعـنـيـ الـبـيـنـوـنـةـ وـالـرـجـعـيـةـ.ـ وـنـحـنـ قـلـنـاـ اـنـ الـخـلـعـ لـاـ

بـدـ انـ يـكـونـ بـائـنـ لـكـنـ مـاـ نـوـعـ الـبـيـنـوـنـةـ؟ـ عـلـىـ مـشـهـورـ الـمـذـهـبـ يـنـظـرـونـ لـاـحـدـ اـمـرـيـنـ - 00:13:18

وـهـوـ الـلـفـظـ فـاـنـ تـلـفـظـ الـطـلاقـ صـارـتـ طـلـقـةـ بـائـنـ.ـ وـاـنـ قـالـ اـنـ مـخـتـلـعـ اوـ اوـ خـالـعـتـ فـاـنـهـ حـيـنـئـذـ لـاـ تـحـسـ طـلـقـةـ وـاـنـماـ يـعـدـ فـسـخـاـ

فـيـكـونـ فـسـخـاـ وـفـسـوـخـ كـلـهـ بـائـنـ.ـ لـاـ يـوـجـدـ هـنـاكـ فـسـخـ مـنـ الـفـسـوـخـاتـ يـكـونـ رـجـعـيـاـ.ـ الـرـجـعـةـ اـنـمـاـ هـيـ خـاصـةـ بـالـطـلـقـةـ الـاـولـىـ وـالـثـانـيـةـ -

00:13:33

اـذـ هـذـاـ هـوـ مـشـهـورـ الـمـذـهـبـ وـدـلـيـلـهـ عـلـىـ ذـلـكـ اـنـ النـبـيـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ قـالـ وـطـلـقـهـ تـطـلـيقـاـ فـدـلـ ذـلـكـ عـلـىـ اـنـهـ تـلـقـ وـيـعـدـ ذـلـكـ

طـلـاقـاـ وـيـحـتـسـبـ مـنـ الـطـلاقـ وـاـمـاـ دـلـيـلـهـ عـلـىـ اـنـ الـزـوـجـ مـخـتـلـعـ اـذـ تـلـفـظـ الـخـلـعـ مـعـ اـخـذـ الـعـوـظـ وـاـنـاـ هـنـاـ اـؤـكـدـ عـلـىـ لـفـظـ مـعـ اـخـذـ

الـعـوـظـ - 00:13:57

لـاـنـ الشـخـصـ اـذـ تـلـفـظـ الـخـلـعـ اوـ بـلـفـظـ الـطـلاقـ مـنـ غـيرـ اـخـذـ الـعـوـظـ فـاـنـ طـلاقـاـ رـجـعـيـاـ لـاـنـ لـفـظـ الـخـلـعـ مـنـ غـيرـ عـوـظـ هـوـ عـنـدـ بـعـظـ

اـهـلـ الـعـلـمـ مـنـ كـتـابـاتـ الـطـلاقـ - 00:14:20

الـبـاطـنـةـ اـيـ غـيرـ الـظـاهـرـةـ.ـ طـيـبـ اـهـ الـرـوـاـيـةـ الـثـانـيـةـ فـيـ الـمـذـهـبـ اـنـهـ يـقـولـنـ وـهـيـ اـخـتـيـارـ الشـيـخـ تـقـيـ الدـيـنـ وـابـنـ الـقـيـمـ وـغـيرـهـمـ اـنـهـ

يقولون ان الخلع مطلقا سواء كان بلفظ الطلاق او كان بلفظ الخلع ففي جميع صوره يكون فسخا - [00:14:37](#)

وبناء على ذلك فانهم يقولون لا يوجد في الشرع طلاقة بائنة فاما ان تكون الطلاقة طلاقة بائنة بالثلاث. اي البينونة الكبرى. فلا يوجد هناك بينونة طلاقة بائنة. بل لا بل لا تكون الطلاقة [00:14:59](#)

الا بعد انقضاء العدة قد تنتهي العدة بعد ساعات مثل المرأة الحامل اذا طلقت ثم ولدت. لكن لابد ان يكون بعد انقضاء العدة ويقولون ان استثنائكم هذا لطلاق تكون تكون بائنة من حين الطلاق استثناء على خلاف ما عرف في الفقه. الا تعرف في الفقه مسألة تكون المرأة فيها طلاقة - [00:15:19](#)

بائنة من حين الطلاق بينونة صغرى الا هذه الصورة. ولذلك يقول الشيخ تقي الدين لا يوجد في الشرع طلاقة بائنة بل لابد ان تكون رجعية او تكون طلاقة بائنة بينونة كبرى وهي الثالثة - [00:15:41](#)

وبناء على ذلك وهو قضية هل هي طلاقة ام ليست بطلاقة فان المذهب قلت لكم قبل قليل حملوا قول النبي صلى الله عليه وسلم وطلاقها تطليقة على الطلاق المعهود المحسوب - [00:15:56](#)

واما على الرواية الثانية فان قوله وطلاقها تطليقة اي فارقها فانه يصح في لسان العرب اطلاق الطلاق على مطلق المفارقة. ولذلك قد يطلق الطلاق على غير الزوجة وعلى العموم فان مشهور يعني المذهب هو الاول والرواية الثانية هي المعروفة - [00:16:10](#)

المسألة الثانية معنا لقول النبي صلى الله عليه وسلم لها اتروا الدين عليه حديقه هذه الجملة تفيينا مسألة مهمة وهو انه لا يصح خلع بدون عوض لا يصح مطلقا خلع بدون عوض - [00:16:34](#)

وعلى ذلك فلو ان الزوج تلفظ بالطلاق من غير عوض او بالخلع من غير عوض فانه لا يكون حكمه حكم الخلع سواء قلنا انه طلاق بائنة او قلنا انه فسخ - [00:16:54](#)

وانما يكون اما من صريح الطلاق او كنایته وحين اذ لابد فيه من العوض وهذا العوض في قول مشهور مذهب وقول عامة اهل العلم لا يشترط ان تكون بادرته هي الزوجة - [00:17:08](#)

بل يجوز ان يكون من الزوجة ويجوز ان يكون من اجنبي ولكن لابد من وجود العوض المسألة الثالثة معنا في ما يتعلق في قضية العوض فهنا قال لها النبي صلى الله عليه وسلم اتردن عليه الحديقة وهي المهر المسمى؟ جاء في - [00:17:23](#)

بعض الروايات قالت نعم وزيادة. فقال اما الزيادة فلا وفي لفظ عبد ابن ماجة ولا يزد وكذا الاحاديث التي جاء فيها النهي عن قبول الزيادة ظعفها الائمة وعلى فرض صحتها او قبولها - [00:17:43](#)

فانه على مشهور المذهب كذلك فان الزيادة على المهر في الخلع مكره وليس محرما بل يجوز للمرأة ان تفتدى بما شاءت من مالها ولكن يكره للزوج ان يأخذ اكثر مما اعطتها في مهرها - [00:18:02](#)

اما يستدل به بهذا الحديث ايضا ان هذا الحديث يدل على انه لا يصح خلع بلا لفظ لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لثابت وطلاقها تطليقة وطلاقها تطليقة تدل على انه يجب - [00:18:23](#)

العمل هذا الامر وهو قوله التلفظ وطلاقها تطليقة فيجب ان يتلفظ به وهذه مسألة طال فيها الخلاف عند بعض متوسط الحنابلة وقد ذكر الموفق وابن اخيه في الشرح خلافا كان بين البغداديين من الحنابلة والخرسانيين او ليس بين البغداديين والعكربيين في مسألة هل - [00:18:42](#)

يصح الخلع بالمعاطة ام لا ومعنى انه يصح بالمعاطة اي ان المرأة تبذل العوض مع طلبها الخلع فيقبض الزوج العوض من غير تلفظ به فهل يكون ذلك خلعا ام لابد من التلفظ - [00:19:09](#)

مشهور مذهب انه لابد من التلفظ لان النبي صلى الله عليه وسلم قال اقبل الحديقة وطلاقها تطليقة طلاقها تطليقة فعل ذلك على وجوب التلفظ ولا يصح بالمعاطة وهذا هو المشهور والمعمول به فلا بد من التلفظ بالطلاق - [00:19:29](#)

المسألة الاخيرة وهي مسألة مهمة في الرواية التي اوردها المصنف في الصحيح في البخاري اعني وهو عندما قال له النبي عندما قال وفي رواية له وامرها بطلاقها وامرها بطلاقها جمهور اهل العلم - [00:19:50](#)

وهو مشهور بل هو قول المذاهب الاربعة جمیعاً على ان الزوج لا يجبر على الخلع لا يجبر على الخلع فعندہم ان الخلع لابد ان يكون رظائیاً لابد ان يرظی الزوج بالعووظ ولا بد ان يرظی بالطلاق - [00:20:10](#)

فان لم يقبل به ولم يرظی بالخلع فان القاضی لا يجبره عليه. ولكن للقاضی ان یفرق بينهما للظرر الواقع على المرأة. هذی مسأله اخیر او بسبب بتقصیره في حقوقها قالوا لان هذا من عقود المعاوضات - [00:20:28](#)

والاصل في عقود المعاوضات انه لا بد فيها من الرضا. ولا تأكلوا اموالکم بينکم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منکم ونحن نعلم ان عقد الخلع او العووظ في الخلع والعووظ في النکاح هو من صور المعاوضات - [00:20:47](#)

ولکن الزركشی عیر في شرحه على الخرق فقال انها من المعاوضات غير المحضره هذا هو مشهور المذهب وعیه المذاهب الاربعة جمیعاً لكن هنالک قول قال به بعض متأخری الحنابلة فقد ذکر العلامه محمد بن مفلح - [00:21:05](#)

في شرح في في الفروع ان بعض المتأخرین من القضاة المقدسة حکم بجواز الزام الحاکم بالخلع انه یجوز للحاکم ان یلزم بالخلع. بمعنى ان المرأة ترفع للقاضی فتطلب الخلع فیرى القاضی عدم امكان بقاء الزواج بينهما وعدم صلاح حالهما - [00:21:24](#)

ایأمر الزوج بالتطبيق او بالخلع فلا یطلق ولا یختلع یجوز للقاضی ان یجبر على الخلع بمعنى ان یقول هذا المال خذه فان لم یطلق بربما منك طلقته عنك یفطلق او یخالع بمعنى اصح فيخالع عليه - [00:21:51](#)

وهذه قضی بها بعض القضاة من متأخرین من مقادیسه کما قال ابن مفلح ویستدل لذلك في بهذه الروایة ان النبی صلی الله علیه وسلم امر ثابتنا بتطلیقها. فيكون الامر امر وجوه - [00:22:13](#)

واما على المذهب فان الامر امر ارشاد. نص على ذلك جمع من الشرح فانهم یقولون ان امر النبی صلی الله علیه وسلم لثابت بطلاقها انما هو امر ارشاد وليس امر وجوه. واما على الروایة الثانية التي قضی بها بعض المقادیسه فانه يكون - [00:22:30](#)

امر وجوه طبعاً بشرط ان یرى ان الصلاح عدم بقاء الزوجیة وهذا القول الذي قضی به بعض قضاة المقادیسه او الشامیین المتأخرین هو الذي اختاره الشیخ محمد ابراهیم وهو الذي علیه العمل في المحاکم عندنا في المملکة هنا على هذا الرأی انه یجوز للقاضی ان یلزم بالخلع - [00:22:47](#)

ومما یدل على ذلك بمعنى اضافة للنص الذي ورد عن النبی صلی الله علیه وسلم انهم یقولون انه یجوز للقاضی ان یطلق على الزوج مجاناً اذا وجد ظرر على المرأة - [00:23:09](#)

فمن باب اولی انه یجوز له ان یفرق بين الزوجین بعوض یكتسبه الزوج فهذا فيه مصلحة للزوج اکثر. وهذا الذي علیه العمل في المحاکم واخذت به بعض الدول العربية الان وقد قیل انه یعني کتب من کتب في بعض تلك الدول ان هذا لا یجوز وهو مخالف للجماع لایس كذلك - [00:23:24](#)

وانما هو روایة في مذهب الامام احمد قضی بها بعض المتأخرین من القرن السادس الهجري او السابع الهجري فما بعده المسأله الاخیرة في معنا في هذا قبل ان ننتقل للجملة الثانية وهي في قول النبی صلی الله علیه وسلم اقبل الحدیقة وطلقاها تطليقا. هذه الجملة - [00:23:45](#)

اہ ذکر ابن قدامة رحمة الله تعالى انها زیادة في الحدیث وهذه الزيادة يقول ابن قدامة لا یجوز تركها وعدم اعمالها. بل لا بد من العمل بها قال وكیف یكون العمل بها؟ وهي قوله طلقها تطليقا. اي تطليقاً واحداً. کلمة تطليقاً اي تطليقاً واحدة. قال هذا یدلنا على المسأله التي ذکرتها - [00:24:03](#)

قبل قلیل وهي ان الخلع بلفظ الطلاق طلاق لانه قال طلقها تطليقاً فمن باب التأکید انها تطليقاً فدل ذلك على انها تھتسب طلقة ولكنها تكون طلقة بائنا لان الحدیث یدل على البینونة - [00:24:26](#)

قال والاخیر دل على انها طلقة. اللفظ الثاني معنا ما رواه ابو داود والترمذی وحسنہ ان امرأة ثابت ابن قیس اختلعت فجعل النبی صلی الله علیه وسلم عدتها حیضۃ هذا الحدیث رواه ابو داود والترمذی من طریق عمرو بن مسلم عن عکرمة عن ابن عباس - [00:24:46](#)

وعمر بن مسلم هذا هو الجندي نسبة للجندي. وهي بلدة في اليمن معروفة وهي التي فيها المسجد الذي بناه معاذ رضي الله عنه من حينما ارسله النبي صلى الله عليه وسلم الى اليمن قاضيا ومعلما وواليا - [00:25:06](#)

والمسجد ما زال قائما الان في الجندي وقد الف فيه علماء الجندي آلا الشیخ عمر الجندي الجندي من علماء القرن الرابع الهجري او وسائل خامس جمع علماء الجندي فسماه طبقة فقهاء اليمن بان غالب اهل اليمن في ذلك الزمان او كثير ما نقول غالب كانوا من الجندي - [00:25:23](#)

من هذه المنطقة التي كان فيها مسجد معاذ رضي الله عنه آلا عمر بن مسلم الجندي هذا اليماني ظعنه كثير من اهل العلم كالامام احمد وابنه عبد الله بن احمد وابن معين ويحيى بن سعيد القطان وكثير من اهل العلم كلهم ضعفوا عمرها هذا - [00:25:43](#)

اذا تفرد عمرها بهذه الزيادة ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل عدتها حيضة يدلنا على ان هذا الحديث ضعيف وهي هذه الزيادة. ولذلك فان اغلب العلماء على تضييف هذه اللفظة. ومن ضعفها من اصحابنا ابو بكر العزيز غلام الخال - [00:26:04](#)

والموافق ابو محمد ابن قدامة وابن عبد الهادي احمد بن محمد بن عبد الهادي صاحب المحرر وابن ابي مجد في المقرر وغيرهم كثير جدا كلهم على تضييف هذا الحديث. ولذلك يؤخذ لما ضعفوا هذا الحديث بنوا طربوا قاعدة - [00:26:27](#)

العامة وهو ان الخلع سواء كان بلفظ خلع او كان بلفظ الطلاق يعني سواء حسب خلعا او سواء حسب فسخا سواء حسب فسخا او سواء حسب طلاقا في كلا الحالتين فان العدة ثلاثة قرون - [00:26:44](#)

في كلا الحالتين لا فرق بينهما لا فرق وقالوا ان هذا الحديث لا يصح وبناء على ذلك فلابد للمرأة ان تعتد بثلاث حيضة اذا كان خلعا بغض النظر بما تلفظ به - [00:27:03](#)

الرواية الثانية في المذهب وهي اختيار الشیخ تقی الدین فانه قبل ان يبني اختياره اتی لهذا الحديث فصححه وقال ان هذا الحديث له طرق كثيرة وقال انها جاوزت اربع طرق - [00:27:19](#)

وردت من حديث ابن عباس ووردت من حديث غيره. ولذلك فان الشیخ تقی الدین يصحح ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل عدة هذه حيضة حيضة واحدة. ومر معنا قبل قليل ان الشیخ لا يفرق الرواية الثانية في المذهب لا يفرق - [00:27:35](#)

في الخلع بين ان يكون بلفظ طلاق وبين ان يكون بلفظ خلع. وعنه في الحكم من حيث حكم الطلاقة انها في الجميع ماذ؟ فسخ والعدة في الجميع في اللفظتين واحدة وهي انها حيضة واحدة فتسقى بحيضة واحدة فقط. ولا يلزمها ان فيجوز لها بعد - [00:27:55](#)

انقطاع حيضتها واغتسالها منه ان تتزوج من شاءت قال من حيث المعنى قال لان العدة ثلاثة قروء انما تكون لمصلحة الزوج غالبا واعبر بالغالب لما؟ لانه استثنى من ذلك صورة واحدة وهي عند الطلاق البينونة الكبرى اذا طلق الرجل زوجته - [00:28:16](#)

فانه لا يجوز له ان يراجعها. ومع ذلك فانها تمكث عند زوجها ثلاثة او تمكث عدتها ثلاثة حيضة ولكن يقول غالبا انما تجعل العدة ثلاثة حيضة لمصلحة الزوج اذا اراد ان يراجع زوجته - [00:28:38](#)

فاما لم تكن هناك مصلحة وحق للزوج فيها فالمعنى انما هو استبراء الرحم واستبراء الرحم يتحقق بحيضة واحدة فقط اذا عرفنا هذه المسألة وعرفنا آلا وجهها هذا هذه الجملة طبعا هذا الحديث - [00:28:56](#)

اه هو الحجة في قضية العدة ومن باب اللازم اي لفظ الثاني من باب اللازم استدل به الشیخ تقی الدین على ان الخلع فسخ وليس بطلاق. من باب اللازم ولذلك فان ابن عبد الهادي لما اورد هذا الحديث - [00:29:15](#)

قال ان هذا الحديث حجة لمن قال ان الخلع طلاق حجة لمن قال ان الخلع فاسكن وليس بطلاق قال اذ لو كان طلاقا لاعتدت بثلاث حيضة فلما كان فسخا فانه حينئذ تعتد بحيضة - [00:29:36](#)

ولكن كما ذكرت لكم ان اغلب اهل العلم على تضييف هذا الحديث وان عمرها ابن مسلم هذا وان يعني قوى حاله بعض اهل العلم كابن عدي ويحيى بن معين الا ان غالب اهل العلم على تضييفه - [00:29:54](#)

هذه الجملة او هذا الحديث فيه من الفقه مسألة ثالثة ايضا في قول النبي صلى الله عليه وسلم فجعل عدة عدتها حيضة فجعل عدتها

حيضة استدل بهذه الجملة على المسألة المشهورة وهي ان العدة انما تكون بالقروء والقروء هي الحيض لا الاطهار - 00:30:09  
فهنا عبر النبي صلى الله عليه وسلم بالعدة بانها حيضة فدل على ان الاعتبار بالحيض آقرأت الرواية الثالثة ولا اقرأها؟ قرأتها طيب.  
قال والرواية الثانية قال وفي رواية عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده - 00:30:31

رضي الله عنه قال عند ابن ماجة ومر معنا اكثرا من مرة ان ابن ماجة ينطق اسمه بهاء ساكنة غير معربة وفي نفس الوقت ليست تاء  
اذا فتقول عند ابن ماجة وتسكت لا لا تجعل فيها اعرابا فلا تكسرها - 00:30:45  
هذا اولا ثانيا لا تجعلها تاء فلا تقل عند ابن ماجة وانما تقول عند ابن ماجة فهي هاء ساكنة. لأن اسمه هكذا فانه ساكن على الحكاية.  
ومثله يقال في ما في معناه - 00:31:04

مثل سيبويه يكون هاء ساكننا وهكذا. قال آان عمرا قال ان ثابت ابن قيس كان دميا. وان وان امرأته قالت لولا مخافة الله اذا دخل  
علي ليصقت في وجهه - 00:31:18

آما جاء ان ثابت ابن قيس كان دميا جاء في بعض الالفاظ ان من شدة دمامته ذكرت زوجه رضي الله عنها انها قالت اني اذا رفعت  
جانب الخباء اي خباء الخيمة - 00:31:34

قال فرأيته في عدة من الناس فاذا هو اشدهم سوادا واقصرهم قامة واقبحهم وجها. يعني رأت انه اشدهم سوادا واقبحهم وجها  
واقصرهم طولا جاء في بعض الاخبار والعلم يعني عند الله فيها ان ثابت لم يكن بهذا بهذه القبح الشديد. ولكن من شدة كرهها رضي  
الله عنها - 00:31:48

لزوجها رأت المتوسط او القريب المتوسط في الجمال قبيحا من شدة ما تراه. وهذا يدلنا على ان اني اورد المصنف وهو الحافظ هذا  
ال الحديث ليدل على قضية آ معنى كرهها رضي الله عنها - 00:32:17

لزوجها. فانما يعني طلبة الخلع لاجل كرهها لا لاجل سوء خلقه. وهذا الذي يميل له المصنف وكثير من اهل العلم انه ليس لاجل سوء  
الخلق. قال وان امرأته قالت لولا مخافة الله اذا دخل علي ليصقت في وجهه - 00:32:37

من شدة كرهها له وهذه اتي بها المصنف ايضا ليدل على امر اخر وهو صفة او معنى قولها اني اكره الكفر في الاسلام. فان كفرانها  
للعشير بمعنى البصق في الوجه ونحو ذلك فانه يكون من هذا الباب - 00:32:54

اه في هذا الحديث او هذه الجملة فيها من الفقه مسائل المسألة الاولى اه متى يجوز للمرأة ان تطلب الخلع اولا ذكر اهل العلم ان  
المرأة اذا كان حالها مستقيما مع زوجها - 00:33:13

فانه يكره لها ان تطلب الخلع. وقد روي في ذلك حديث ان المخليعات هن المنافقات. ولذلك قالوا انه اذا كان الحال مستقيمة فانه  
يكره اه ان تطلب المرأة الخلع من زوجها - 00:33:28

الامر الثاني انه يباح للزوجة ان تطلب الخلع في حالتين الحالة الاولى اذا اساء الزوج عشرتها والحالة الثانية اذا ابغضته وخشيت الا  
تقيم حدود الله عز وجل في حقه ففي هذه الحالة يباح لها ان تطلب الخلع. وفي نفس الوقت يسن للزوج ان يجيبها. والدليل على انه  
يسن للزوج - 00:33:50

ان النبي صلى الله عليه وسلم امره وقلنا قبل قليل ان الامر هنا بمعنى امر الندب والارشاد. فدل على انه يعني يندب للزوج ان يجيب  
بشرطين او في حالين الحالة الاولى اذا كان عن كره وعدم يعني او غلبة الظن الا تقيم حدود الله او كان من يسيء عشرتها. هذه  
00:34:22

الامر الثاني الحالة الثالثة اذا كان الزوج يسيء عشرتها لتفتدي منه وهذه مهمة يجب ان نعرفها اذا اذا اساء الزوج عشرتها لتفتدي منه  
فانه في هذه الحال لا يصح الخلع - 00:34:42

ما يصح الخلع ولكن اذا خالعته وطلقها او تلفظ بلفظ الخلع فقال خالعتك فانه في الحالتين يقع طلاقا رجعيا ان لانه صريح الطلاق  
واما انه بكتابية الطلاق. فلو ان رجلا يضرب زوجته - 00:35:03

لتفتدي منه لابد ان نعرف بتفتدي منه ليس مجرد سوء العشرة ثم افتدت منه فاخذ منها العوظ ثم طلقها نقول وقع لكن ليس وقع

خلعا وانما وقع طلاقا فيجوز له ان يراجعها في اثناء العدة هذا اولا - 00:35:27

ثانيا انه يجوز المرأة ويحق لها ان تطالب بكل ما اخذه منها من عوض. وهذه من الحيل التي يجوز فعلها فان الرجل او المرأة اذا اثبنت على زوجها انه قد عضلها - 00:35:45

واساء عشرتها لتفتدي منه فانها تفتدي ما اخذته هذه انتقضت عدتها بعد ثلاثة قروء رفعت للقاضي لتثبت انه عضلها لتفتدي منه فحينئذ ان لم يكن قد اعطته المال - 00:36:02

فيسقط ما في ذمتها وان كانت قد اعطته فان القاضي يلزمها بارجاع ما اخذته هذه لها نظائر في المحاكم الان موجودة الان في المحاكم لا اقول انها في الذهن بل توجد في المحاكم تكون الزوجة اثبنت بالشهود على الزوج او برسائل منه - 00:36:20

انه قال لن اطلقك حتى تدفعي كذا او ساؤذيك حتى تعطيني المال الفلاني او كذا. فتسكت حتى يمر امر الطلاق فتختلع لتعطيه الماء ثم بعد ذلك ودعوة لكن بعد انقضاء العدة لكي تكون بائنة بنون صغرى - 00:36:35

نعم اللفظ الثالث اه لفظ احمد قال ولاحد من حديث سهل ابن ابي حثمة انه قال وكان ذلك اول خلع في الاسلام طبعا اه هذى المسألة وهي قضية اول خلع في الاسلام هنالك علم من علوم الفقه - 00:36:50

وهو الذي يسمى بعلم الاوائل الفقهية اه جمع بعض العلماء كتبها في الاوائل الفقهية. يعني اول خلع في الاسلام اول مسألة تتعلق به ومن جمع بابا في ذلك من اصحابنا الشيخ ابو بكر الجرجاني تقي الدين الجرجاني شيخ - 00:37:08

المرداوي له كتاب اسمه الاوائل المطبوع في مجلد كامل. وعني بهذا وقد قصد بهذه الاوائل الاوائل الفقهية. ولا يعني بها الاوائل في كل شيء وانما الاوائل في ابواب الفقه لانه فقيه وجمعها به وهو كتاب لطيف وصغير لكن المحقق او المحقق اطالت في التعليقات -

00:37:28

اه اخر جملة اريد ان اختم بها اه انه قد جاء في بعض طرق هذا الحديث عند عبد الرزاق ان عبد الرزاق روى عن معمر ان معمرا قال وبلغني ان هذه المرأة لما قالت للنبي صلى الله عليه وسلم ان ثابت ابن قيس كان دمياقاً ثابت ولها من الجمال ما - 00:37:47

ترى وثبتت رجل دميم فكأنها رضي الله عنها قارنت جمالها بجمال آثار ثابت وهذه فيها من الادب مسألة وهو ان العرب ذكروا قديما ان المرأة لا يحرض على اجمل النساء - 00:38:07

فان جمال المرأة قد يرديها. فانظر كيف ان هذه المرأة قارنت جمالها بجمال زوجها فجمال المرأة قد يرضيها وهذا واضح كما جاء في الاثر فالبالغة في الجمال قد يجعل المرأة تنظر لزوجها بعلو او تزيد ترغب بمن هو اجمل منه او اوفر مالا ونحو ذلك قد يؤخذ هذا -

00:38:25

مما روی بلاغاً عن معمل في هذا الباب. سم يا شيخ. احسن الله اليكم يقول رحمة الله تعالى كتاب الطلاق عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابغض الحال الى الله الطلاق. رواه ابو داود وابن ماجة. وصححه الحاكم ورجح ابو حاتم ارساله. نعم - 00:38:46

المصنف رحمة الله تعالى بعد ذلك بكتاب الطلاق او بباب الطلاق واورد فيه اول حديث وهو حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ابغض الحال الى الله الطلاق - 00:39:06

المراد بالطلاق كما تعلمون جميعاً ومر علينا في كل كتب الفقه انهم قالوا هو حل عقد النكاح محل عقد النكاح من قبل الزوج فانه يكون طلاقاً قالوا او بعضاً. بعضهم يقول او بعضاً - 00:39:17

لان عقد النكاح قد يحل بعضه وهو الطلاق الرجعية فيكون طلاقاً مع بقائهما معه ثم يراجعها بعد ذلك فقول او بعض اي بعض الطلاق فيكون فات عليه طلاقه او طلاقتان - 00:39:31

اه حديث ابن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ابغض الحال الى الله الطلاق. قال رواه ابو داود وابن ماجه وصححه الحاكم. ورجح ابو حاتم ارساله - 00:39:44

ابو داود رحمة الله تعالى اورد هذا الحديث من طريقتين. طبعاً اول شيء رواه من طريق معرف عن محارب بن دثار عن ابن عمر ورواه

عنه من طريق رجلين من طريق محمد بن خالد عن معرف عن محارب عن ابن عمر - [00:39:54](#)

وموصولا وهذا الذي صححه الحاكم وروي مرسلا رواه ايضا ابو داود مرسل من طريق احمد ابن يونس عن معرف عن محارب ابن ديتار عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير - [00:40:10](#)

يعني ذكر لابن عمر رضي الله عنه. وقد رجح جمع من اهل العلم كابي حاتم كما ذكر هنا المصنف وقد نقلها عنه ابنه في العلل الارسال لان احمد بن يونس اوثق بكثير من من محمد ابن خالد هذا من جهة فان محمد بن خالد تكلم فيه وفي ظبطه - [00:40:24](#)

والامر الثاني لانه قد تابعه على الارسال يحيى بن بکير وهو من الائمة المعروفيين وان كان يعني آليس بالدرجة المتقدمة في الثقة لكن من اما المعروفيين وهو من الثقات في الجملة - [00:40:44](#)

فقد توبع احمد على ذلك وهذا هو سبب ترجيح احمد او ابو حاتم رحمه الله تعالى للارسال على العموم هذا الحديث اه الحديث جليل وذاك صححه الحاكم وصححه غيره. ومن صاحب هذا الحديث اه الشيخ عبد العزيز ابن باز فقد سمعته كثيرا في الدرس يذكر هذا - [00:40:58](#)

الحديث ويجزم بصححته. وان كان محارب ايضا بالدثار تكلم فيه لكن التكلم الذي فيه لا يرد هذا الحديث. اه قول النبي صلى الله عليه وسلم ابغض الحال الى الله الطلاق - [00:41:17](#)

قوله ابغض الحال هذا يفيدنا على ان الحال يمر بدرجات وليس درجة واحدة. فقد يكون واجبا وقد يكون محرما وقد يكون في درجات المباح والمباح يشمل المكره والمستحب بالمعنى العام - [00:41:27](#)

لان المباح له معنی عام ومعنی خاص الخاص هو الذي في القسم الخامسة وفي القسم الثالثة الواجب والمحرر والمباح. فيكون مباحا اي يجوز فعله ويجوز تركه. اي باعتبار الالزام. فباعتبار الالزام - [00:41:46](#)

اذا فقوله ابغض الحال هنا بمعنى الثاني. وهو في القسم الثالثة. اي ان الطلاق ليس لازما وليس محرما. فيشمل فيه السور الثلاثة وستتكلم عنها بعد قليل. اه الفقهاء رحهم الله تعالى يقولون ان الطلاق اذا كان من غير حاجة ولا موجب فهو - [00:42:02](#)

لما؟ قالوا لاجل هذا الحديث فان النبي صلى الله عليه وسلم قال ابغض الحال الى الله الطلاق فدل على انه مكره. والله عز وجل بغضه للشيء نوعان. بغض قدرى وبغض شرعى كما نعلم - [00:42:22](#)

في المحبة انها نوعان محبة شرعية ومحبة قدرية. كذلك البغض فما بغضه الله عز وجل من باب القدر فانه لا يقع لا يقع مطلقا وما بغضه الله عز وجل من باب الشرع فقد يقع من بعض الناس وهو المحرر. ومثله المكره. وما بغضه الله جل وعلا في باب الشرع نوعان - [00:42:39](#)

المكره والمحرر فكلاهما مبغوضان الى الله جل وعلا ولذلك فاننا نجزم دائما ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يفعل المكره. ابدا لا يمكن ان يفعل النبي صلى الله عليه وسلم مكرهها - [00:43:03](#)

لان المكره مبغوض الى الله جل وعلا ولكنه بغض دون بغض محرر. والمحرر بغضه درجات فاعلاه الشرك بالله عز وجل ثم الكبائر ثم واللام وهكذا. اذا فالمحرمات والمنمواعات درجات وهي منغوطات الله جل وعلا - [00:43:17](#)

اذا حينما نقول ان المكره مبغوض الى الله جل وعلا لا يعني يكون لازما لذلك ان يكون محرما. فان المكره مبغوض والمحرر مكره ولكن درجات لكن عندنا قاعدة ودائما اكررها ان كل مكره عند الحاجة ترتفع كراحته يصبح مباح هذه قاعدة ولذلك كل شيء - [00:43:33](#)

حکمنا بکراحته وجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فعله لابد ان يكون فعل النبي صلى الله عليه وسلم لهذا المكره لاجل حاجة ومر معناه عشرات الامثلة في البلوغ وفي غيره - [00:43:56](#)

طيب اه اذا عرفنا الحالة الاولى انه يكره بلا حاجة هذا على المذهب. الامر الثاني انه يكون احيانا محرما وهو ليس نتكلم عنه بعد قليل. وذلك اذا كان الطلاق في وقت البدعة زمانا او او عددا - [00:44:06](#)

الحالة الثالثة ان ان الطلاق يكون مستحبا يستحب الطلاق وذلك اذا تضررت المرأة كان على المرأة ضرر من بقاء الزوجية. ويكون

مباحا اذا وجدت حاجة مع صلاح الحال ولا وجود الظرر على المرأة اذا لم يكن هناك ظرر على المرأة وحاله مستقيم - [00:44:22](#)  
ولكن وجدت الحاجة لاي حاجة من الحوائج والحوائج اقل من من الظرورات فانه يباح. اذا عرفنا الحالات الخمس لهذا الباب قلنا انه يكون واجبا في حالتين ما ذكرته يكون واجبا في حالتين. الحالة الاولى في الايام بعد التبصص اربعة اشهر. فيجب هنا على - [00:44:47](#)

هنا على الزوج ان يطلق فان لم يطلق فانه حينئذ يطلق الحاكم عليه الصورة الثانية اذا وجد شقاق فبعث حكمان ثمان الحكمين رأيا ان الصواب هو التطبيق فيطلقان عليه اي يلزمان طبعا الحكمين ليس بهما وانما بتوكيل الزوج لهما في التطبيق فكان الزوج هو الذي طلق في هذه الحالة - [00:45:08](#)

تمشى احسن الله اليكم يقول رحمة الله تعالى وعن ابن عمر رضي الله عنهما انه طلق امرأته وهي حائض في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال مره فليراجعها ثم ليتركها حتى تطهر ثم تحيض - [00:45:33](#)  
ثم تطهر ثم ان شاء امسك بعد وان شاء طلق قبل ان يمس. فتلك العدة التي امر الله ان يطلق لها النساء. متفق عن عليه اورد المصنف بعد ذلك حديث هو من عمد الاحاديث في باب الطلاق - [00:45:53](#)

فان كثيرا من الاحكام تعود لهذا الحديث وهو حديث ابن عمر رضي الله عنهما وهو اصل في هذا الباب انه رضي الله عنه طلق امرأته وهي حائض في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم - [00:46:09](#)

فسأله فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال مره فليراجعها قوله فليراجعها سيأتي بعد قليل ان اختلف في معنى المراجعة هنا. قال ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيد ثم تطهر. ثم اذا شاء امس - [00:46:22](#)  
بعده وان شاء طلق قبل ان يمس. فتلك العدة التي امر الله ان تطلق لها النساء آللله عز وجل يقول في كتابه فطلقوهن لعدتهن جاء في بعض روایات هذا الحديث - [00:46:37](#)

ان ابن عمر رضي الله عنه قرأ هذه القراءة او قرأ هذه الاية وهي قراءة شاذة او قراءة احاد صح اسنادها عن ابن عمر ونحن نعلم ان قراءة الاحاد حجة - [00:46:53](#)

في الاحكام لكنها لا يقرأ ولا يتبعدها في الصلاة فمن قرأ بها في الصلاة فانها تبطل صلاته على مشهور المذهب. واختار بعض اهل العلم وهي ما اوصأه الشيخ تقييدها انها تصح بها - [00:47:05](#)  
الصلاه وهذه مسألة اصولية يعني لا اريد ان اخوض فيها. آقرأ ابن عمر رضي الله عنه هذه قال النبي صلى الله عليه وسلم اقرأه ايها فطلقوهن لعدتهن اي لاقبال عدتهن - [00:47:16](#)

ولا يكون اقبال العدة الا اذا طلقها وهي ظاهر في طهر لم يجامعها فيه لان العدة تبدأ من الحيض فيكون طلاقها قبل حيظتها بقليل وهذا هو طلاق السنة وهذا الحديث فيه مسألة من اهم المسائل - [00:47:32](#)  
وهي مسألة التفريق بين طلاق البدعة وطلاق السنة فان طلاق البدعة محرم دل عليه هذا الحديث. وطلاق البدعة امران. نذكر الامر الاول هنا والثاني سيأتي في حديث ابن عباس بعده - [00:47:51](#)

فاما طلاق السنة طلاق البدعة فهو الطلاق الاول الطلاق المتعلق بالزمن فيكون بدعة اذا طلقها في حيظ. او في طهر جامعها فيه في مقابله يكون طلاق سنة اذا طلقها وهي - [00:48:05](#)

ظاهر في اه طهرها لم يجامعها فيه او كانت حاملا او كانت حاملا. لانه سيأتي معنا في بعض الفاظ الحديث او طلقها حاملا فدل ذلك على ان الحامل - [00:48:24](#)

لا سنة لها ولا بدعة في هذا الباب وطلاق البدعة باعتبار الزمن محرم باتفاق اهل العلم. لا اشكال فيه. لنعي النبي صلى الله عليه وسلم عنه وهذا لا خلاف فيه وانما الخلاف هل يقع الطلاق ام لا؟ سنشير له بعد قليل ومعرفته من الحديث. وقبل ان ننتقل لمسألة هل يقع الطلاق ام لا يقع - [00:48:38](#)

يجب ان نعلم مسألة مهمة جدا وهي انه ليست كل امرأة لها سنة وبدعة من حيث الزمن وانما بعض النساء دون بعض ولذلك فان من لا

سنة لها ولا بدعة من حيث الزمن كل امرأة لا تحيظ - 00:49:00

سواء كانت صغيرة او كانت ايسة او لا تحيظ لارتفاع حيضها ارتفاعا مطلقا. يعني بلغت وهي غير حائض فان هؤلاء الثلاث كلهن لا سنة لها ولا بدعة لعدم امكان تصور ان تطلق في حيض او في طهر لم تجامع فيه. اذا نقول لا سنة لها ولا - 00:49:17

لعدم امكان ذلك الامر الثاني ما ورد في هذا الحديث او في بعض طرقه ان تكون المرأة حاملا قد استبان حملها وعبروا بقولهم قد استبان حملها لان المرأة اذا طلق المرأة الحامل ولم يستبن حملها فانه اثم - 00:49:37

لانه ظن انه او او يعني لم يظهر له انها حامل فعندما طلقها طلقها وهي في الحقيقة ظاهرها انها في طهر قد جامعها فيه واما الحمل فيجوز او فيجوز طلاقها ويقع الطلاق عليها باجماع اهل العلم - 00:49:55

باجماع ولكن اه نقل عن بعض نفر يسيئ معدود اظن واحد وسمي في بعض كتب المالكية انه قال ان المرأة الحامل يقع طلاقها وهذا الخلاف خلاف شاذ لا يلتفت اليه مصادم للنص فان كل خلاف صادم للنص ملغي. ولذلك فان الائمة جمیعا وحکی اجماع على ان المرأة - 00:50:11

الحامل يقع طلاقها اذا طلقت. العوام عندنا او كثيرون من العوام يظنون ان المرأة الحامل لا تطلق حتى ان بعضهم يعتمد ان يوقع الطلاق في الحيض عفوا في الحمل يعتمد ان يوقع الطلاق في الحمل لوهם عندهم ان المرأة الحامل لا يقع عليها الطلاق وهذا غير صحيح. ولا يعذر فيه بالجهل لان هذا قول - 00:50:34

اعطي الملغى واظن لا يعرفون ما وجد في بعض كتبهم. نسيت الرسالة الصغيرة عند المالكية اشار لهذا الخلاف عندهم. نبهني على هذا احد المشايخ اه ان لا يوجد عندنا الا متن في احد متن متون المالكية هو الذي اشار لهذه المسألة. طيب اه المسألة - 00:50:58

معنى ذكرنا بعض من لا سنة لها ولا بدعة ذكرنا التي لا تحيظ وذكرنا الحاملة التي استبان حملها الامر الثالث من لا عدة وهي التي آآغير المدخول بها. فان غير المدخول بها لا عدة عليها. والعلة - 00:51:18

او وقيل ان من العلة في النهي عن التطبيق في الحيض عدم تطويل العدة ولذلك اجمع العلماء على ان غير المدخول بها فانها لا سنة لها ولا بدعة. الامر الرابع - 00:51:37

ان ما كان باتفاق الزوجين معا فانه لا سنة فيه ولا بدعة على مشهور المذهب الامر الخامس كل نكاح مختلف فيه وهذا متفق عليه ان كل نكاح مختلف فيه فانه يجب والشخص يرى او ترجم له بعد انشاء العقد ان هذا العقد غير صحيح - 00:51:52

فانه باجماع يقع الطلاق فيه ولكن يجب التفريق بعد العلم بالحكم فان طلاقها طلاقا فانه يقع ولو كان في وقت البدعة المسألة الثالثة معنا وهي مسألة مهمة قبل ان نتكلم عن الحديث لكي نفهم هذه المسألة وهي مسألة - 00:52:15

هل الرجل اذا طلق امرأته طلاق بدعة في الزمن اي طلاقها وهي حائض. او طلاقها في طهر قد جامعها فيه. هل يقع طلاقها ام لا يقع فذهب الائمة ابو حنيفة - 00:52:34

ومالك والشافعي واحمد كلهم جمیعا على ان الطلاق في الحيض واقع بل ان الامام احمد رحمه الله تعالى بالغ في هذه المسألة وذكر وتبعه على ذلك ابن قدامة فقال انه لا يخالف في هذه المسألة الا الروافض - 00:52:52

من شدة المبالغة والغاء الخلاف في هذه المسألة ومن شدة مخالفة اصحابنا والغائهم للخلاف في هذه المسألة فانهم يقولون ان وطأ الشبهة ان وطأ الشبهة لا يعتبر فيه عدم احتساب - 00:53:11

الطلاق في الحيض لماذا؟ قالوا لان الخلاف فيها غير معتبر. ذكر ذلك منصور في الكشاف او نحو ما قال فيما اذكره المقصود ان الخلاف في هذا المسألة قوي جدا حتى قال عامة اهل العلم ان الطلاق في الحيض يقع كما ذكرت لكم قبل قليل - 00:53:31

ودليلهم على ان الطلاق في الحيض وفي الطهر من باب اولى اذا جامعها زوجها فيه انه يقع حديث الباب فان ابن عمر رضي الله عنه طلق زوجته واستدلوا على ان الطلاق يقع من جهات - 00:53:50

الجهة الاولى ان ابن عمر رضي الله عنه قال حسبت علي هذه التطليقة وهذه اللفظة ثابتة في الصحيح من حديث سعيد بن جبير عن ابن عمر بل انهم يقولون ان هذا الحديث روی عن ابن عمر رضي الله عنه من طريق اکثر من خمسة عشر راويا - 00:54:06

واكثر من عشرة منهم كلهم نصوا على ان هذه الطلقة احتسبت ببعضهم يرفع ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وبعضهم ينقل ذلك عن عن ابن عمر فيقول حسبت علي او يقول حسبت وبعضهم يجعل ذلك من قول نافع ولا تعارض بين ذلك - [00:54:30](#) فليست مدرجة من قول نافع فانها قد جاءت من غير طريق سعيد بن جبير ومن طريق انس ابن سيرين ومن طريق ابي غالب وغير طريق كثير جدا عن ابن عمر - [00:54:49](#)

رضي الله عن طريق محارب اندثار اللي ذكرناه قبل قليل ان اكثر خمسة عشر طريقا روي هذا الحديث قالوا فكل الاحاديث او كل الطرق جاءت بهذا لم ينفرد الا ابو الزبير المكي وستتكلم عن روایته بعد قليل فقال لم تحسب عليه ما زلنا نستدل للمذهب وقول عامة العلماء وقلت لكم - [00:54:59](#)

احمد شنع على من رأى خلاف ذلك ابو الزبير المكي جاء في رواية سنشير لها بعد قليل انه قال لم تحسب علي وهذه الرواية ضعيفة بل قيل ان ابو الزبير المكي - [00:55:18](#)

ما روی حديثا انكر من هذا الحديث من شدة المبالغة. يقول ابن عبد البر سیأتي بعد قليل انه قال اتفق العلماء على ردي هذه الرواية او استنكار هذه الرواية سنتكلم سيدركها المصنف ونتكلم عنها في محلها - [00:55:32](#)

هذا الوجه الاول الوجه الثاني من الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال مره فليراجعها فقوله مره فليراجعها يدل على انها حسبت التطليقة. فطلاقها ثم راجعها ولا يكون هناك رجعة الا بعد طلاق. فدل على ان الطلاق الطلقة حسبت من اه يعني اه بامر - [00:55:47](#)

النبي صلى الله عليه وسلم الامر الثالث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال مره فليراجعها ثم ليمسكتها حتى تطهر. ثم تحيس ثم تطهر تأجل النبي صلى الله عليه وسلم سنتكلم بما اجل في مسألة بعد قليل. فأجل النبي صلى الله عليه وسلم التطليق حتى الحيضة الثانية. فلو كانت لم تحسب لأمره - [00:56:12](#)

ان نطلاقها في الطهر الذي يليها مباشرة. فدل على انها احتسبت فكانت تلك الحيضة التي وقع فيها الطلاق متعلقة بالطلقة السابقة والطهر الذي بعدها معها ولذلك حتى تحيس الحيضة الثانية ثم تطهر فيكون قد استأنفت حيضا جديدا. وهذا دليل ايضا قوي جدا على انه - [00:56:35](#)

آآ يدل على ان الطلاق قد وقع الامر الثالث انه جاء في بعض الفاظ هذا الحديث لم يذكره المصنف نعم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ثم ليطلقها ان شاء حاما او حائلا. وهذا اطلاق. فدل على انه يدل ايضا على وقوع الطلاق. اذا - [00:57:00](#) هذا كما ذكرت لكم هو قول عامة اهل العلم الرواية الثانية في المذهب وهي اختيار الشيخ تقي الدين ابن تيمية رحمة الله تعالى وتلميذه واطال عليها تلميذه بل ان الشيخ تقي الدين له - [00:57:19](#)

اكثر من رسالة مفردة في هذه المسألة له اكثر من رسالة وبعض الرسائل فيها زيادات على بعض. ولعل السبب فيها انها فتوى من الشيخ. ثم الشيخ رحمة الله تعالى تقرأ عليه فتاويه فيزيد - [00:57:34](#)

عليها. الشيخ ذكر ابن عبد الهادي في العقود الذرية ان الشيخ رحمة الله تعالى كان يقول الفتوى ثم تقرأ عليه فيزيد. ولذلك فان للشيخ رسالة تطليق الحيض في بعض النسخ زيادة صفة وفي بعضها نقص فلن بعض الناس انها غير الاولى هي نفسها ولكن الشيخ تقرأ عليه فيخرجها اكثر من اخراج هذا هو الظاهر والعلم عند - [00:57:47](#)

الله عز وجل. وهذا القول ايضا اختاره الشيخ عبد العزيز بن باز وغيرهم. ان الطلاق في الحيض لا يقع. ودليلهم في ذلك امران اساسيات الامر الاول الرواية التي جاءت عند ابي داود والنسائي سندك هل هي في مسلم ام لا - [00:58:07](#) ان النبي صلى الله عليه وسلم ان ابن عمر عفوا رضي الله عنه لما سئل هل حسبت عليك؟ قال لم تحسب علي. لم تحسب علي. قال وهذا نص صريح انها لا تحسب - [00:58:26](#)

فلما قيل لهؤلاء طيب اكثرا الروايات عن ابن عمر انها حسبت عليه قالوا رجحنا الرواية الفذ لاجل المعنى وما هو المعنى؟ قالوا لان الاصل ان ما نهي عنه يكون باطلما. وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم كما تحفظون - [00:58:38](#)

من حديث عائشة من عمل عما ليس عليه امرنا فهو رد اي مردود عليه فلما نهى الشارع عن التطليق في الحيض لا يكون له ثمرة الا بطidan هذا الطلاق. كما لو نهى عن بيع فانه يكون باطل. كما لو نهى عن عبادة فانها تكون باطلة. كما لو نهى عن النكاح - 00:58:58  
قلت ان نكاح الشعاع منهي عنه فهو باطل وقلت ان النكاح المتعة منه فهو باطل اذا فهذا كذلك فالنهي يقتضي الفساد طيب نقف عند مسألة النهي يقتضي الفساد قليلا وهذا المسألة دائما اكررها في ظابط النهي. مشهور المذهب عند علماء الاصول - 00:59:20  
ان النهي يقصد الفساد اذا كان متوجهها لذات العين او شرطه. واما اذا كان متوجهها لوصفه فلا يقبض الفساد واما طريقتهم في الاستخدام فانهم يتتوسعون فيقولون ان كل نهي يقتضي الفساد. واما الشيخ تقي الدين فطريقته ونريد ان نقف مع طريقة الشيخ تقييدي. لان سنفرع - 00:59:39

عليها. واما الشيخ تقييدي فانه يقول ان النهي اذا كان متوجهها لحق الله جل وعلا اقتضى الفساد. وان كان لحق ادمي فانه لا يقتضي الفساد وانما يكون معلقا على اذنه - 00:59:58  
نكلم كلام الشيخ بعد الاذان. تفضل يا شيخ نعم آآاه فالشيخ تقي الدين يرى ان النهي اذا كان لحق ادمي فانه لا يقتضي الفساد وانما يكون معلقا على اذنه - 01:00:12

لما جاءت هذه المسألة اطال الشيخ في تقرير ان الطلاق في الحيض انما هو لحق الله جل وعلا. وقال ليس لحق ادم وانما لحق الله سبحانه وتعالى. وقال انه غير معقول المعنى - 01:00:25  
ولذلك هو عارض من قال ان الطلاق اذا كان باتفاق من الزوجين فانه يكون لا سنة فيه ولا بدعة بل يقول فيه سنة وبدعة لانه لحق الله سبحانه وتعالى فيبقى على هذا الامر قال لانه غير معلم وكل ما كان غير معلم فانه يكون لحق الله سبحانه وتعالى. هذا رأي الشيخ - 01:00:41

لكن قد يقال على قاعدة الشيخ ان النهي هنا انما هو لحق ادم فاما ان يكون لاجل الزوجة لاجل عدم اطالة العدة عليها كيف تكون اطالة العدة؟ او اذا طلقت المرأة في هذه الحيضة فان هذه الحيضة لا تحتسب. فستمكث طهرا كاما - 01:01:02  
وبعده حيضة كاملة ثم طهرا كاما وحيضة كاملة وطهر كامل وحيضة. فمكثت ثلاثة اطهار وثلاث حيض. بينما لو طلقتها في اثناء الطهر الذي لم يجامعها فيه في قبول عدتها اي اقبالها فانها تمكث ثلاثة حيض وطهرين - 01:01:23  
والعدة انما هي متعلقة بالحيضات لا بالاطهار فيكون فيه تطوير لها هذا احتمال والاقرب ان النهي انما هو لحق ادمي وهو الزوج لان او هما معا لان غالبا يكون حال المرأة في حال حيضها من سوء يعني خلقها ربما - 01:01:41  
ومنقباض نفسها ما يبغض الزوج فيها. وذلك نهي عنه لمحق ادمي وهو الزوج والزوجة والابناء واذا كان الزوج قد رضي باسقاط حقه وهو الذي له حق الطلاق فحينئذ يقع الطلاق فحينئذ يقع ولذلك فان عامة اهل العلم - 01:02:03

على ايقاعه. هذا ما يتعلق بلفظ واحتسبت علي او لم تحتسب علي كما ذكر ابن عمر الجملة الثانية في قوله مره فليراجعها. ذكرنا قبل قليل ان قوله مره فليراجعها استدل به. على انها طلقة - 01:02:22

اذ لا يكون رجعة الا بعد طلاق الرواية الثانية في المذهب يرون ان قول النبي صلى الله عليه وسلم مره فليراجعها المراد بالرجعة هنا الرجعة اللغوية بمعنى اي ارجعها الى حالها ليس رجعة طلاق وانما ارجاع للحال - 01:02:38  
فارجعها عنك وابق الحال على ما كان عليه. والحقيقة ان اعمال الكلام وحملة على معنى زائد اولى من ارجاعه الى مجرد مره فليراجعها. الاحمال على رجعية العقد اولى. ولكن جعل الرجعة هنا بمعنى الرجعة اللغوية يعني لها وجه في اللغة - 01:02:57  
وبناء على ذلك فان هذه المسألة فيها قولان وقللت لكم قبل قليل ان النص مقدم على كل شيء. واذا صح الحديث فانه مقدم على قول اي من كان وكما قال العلامة ابن القيم رحمة الله تعالى ان - 01:03:19

ابا اسماعيل الhero شيخ الاسلامي ابا اسماعيل الhero حبيب اليها والحق احب اليها فانا اقول قد صح الحديث وانا اجزم بصحة رفع الحديث للنبي صلى الله عليه وسلم بأنه قد احتسب التطليق كما سيمر معنا بعد قليل في الرواية الثانية. وبناء على ذلك فان الطلاق في الحيض واقع. وفي الطهر الذي جمع - 01:03:40

فيه واقع مع الاسم لانه طلاق بدعة ولكنه يقع بغيره النص به لو لم يرد النص به لكان الحظر النظر فيه قوي. ولكن النص مقدم على كل شيء. وهذا قول الائمة وقلت لكم احمد انكر قال انما - [01:03:58](#)

قال به الراافضة ومثله ابن قدامة قال لم يخالف هذه المسألة الا الراافضة. وهكذا طيب نأخذ من هذا الحديث اضافة لهذه المسائل

الثلاثة مورنا معنا ان عمر رضي الله عنه سأله النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال مره فليراجعها - [01:04:12](#)

اولا سؤال عمر رضي الله عنه يفيدنا على ان المرء يجوز له ان يسأل عن غيره ولو لم يأمره بذلك. ما يلزم ان ابنته امره فيكون آآ يعني

يسأل عن غيره من باب التفقه لنفسه ومن باب اصلاحها لغيره. الامر الثاني قوله مره فليراجعها - [01:04:28](#)

اهم الامر هنا لا يدل على الوجوب لان القاعدة الاصولية عند الفقهاء ان الامر عند الاصوليين ان الامر بالامر بالشيء ليس امرا به. اعيد

القاعدة ان امر بالامر بالشيء ليس امرا به اي بالشيء - [01:04:50](#)

النبي صلى الله عليه وسلم عندما قال مروا ابناءكم بالصلوة لسبع. هذا امر بالامر. فلا يدل على انه تجب الصلاة لا على ابن سبأ وهذا

قول اغلب الاصوليين عليها. فالنبي صلى الله عليه وسلم عندما امر ذلك الرجل بالرجعة - [01:05:10](#)

فدلنا على انه امر بالامر. فدل على انه ليس بواجب وانما يكون مستحبنا. وهذا من باب تدارك الاسم من باب تدارك الاثم مثل حج من

احرم من دون الميقات فرجع وهكذا في مسائل تتعلق بتدارك الاثم مع بقاء الاثر - [01:05:26](#)

قال ثم ليمسكها اي تبقى عنده حتى تطهر ثم تحيد ثم تطهر فيبقوها عنده في هذه الفترة ربما يحدث الله عز وجل امرا فيصلح الله عز وجل ما بينهما من يعني سوء ادى الى هذا الطلاق - [01:05:44](#)

قوله سم الان سأتكلم عنها الان قال حتى تطهر ثم تحيط ثم تطهر. فهنا النبي صلى الله عليه وسلم انما ندب نقول باب الندب او من باب الامر عند احداث طلقة ثانية - [01:06:00](#)

الى التطليق بعد الحيضة الثانية الحيضة التي هي فيها والطهر الذي بعده لا لم يشرع له ان يطلقه فيها وانما يطلقها بعدها لماذا؟ طبعا هذا اصح روایتين نتكلم عنها في الحديث الثاني - [01:06:18](#)

لماذا امره امره النبي صلى الله عليه وسلم بذلك؟ قالوا لحكم اختلفوا في الحكم فبعضهم قال ان بقاءها عند هذه المدة يجعل رجعتها رجعة حقيقة فرجع ارجعوا لها فلو ارجعوا ثم طلقها مباشرة - [01:06:36](#)

فلم تكن رجعة حقيقة فترجع عنده وتجلس عنده هذه المدة الطويلة لاجل ذلك وبعضهم قال ان هذا لاجل ان الطهر تابع للحيض. نحن نعلم في باب الحيض ان الطهر تابع للحيض ولذلك نقول - [01:06:55](#)

اهم الطهر اقله يوم وليلة واكثره خمسة عشر يوما. وغالبها ست او سبعة ايام هذا اللي هو الحيض واما الطهر فباقي الشهر. اذا باقي الشهر سواء كان اقل الحيض او اكثره فالطهر دائم يكون تابع للحيض وليس - [01:07:11](#)

حيث تابع للطهر. اذا هذه الحيضة التي بعد عفوا هذه هذا الطهر الذي بعد هذه الحيضة التي وقع فيها الاثم ملحقة بالحيضة فلا يقع فيها الطلاق فكانه اوقع الطلاق تبعا لها. فينتظر حتى ينشأ حيض جديدة وطهرا جديدا - [01:07:30](#)

قاعدة في ذلك ان الحيض دائم يكون للطهر الذي قبله وايقاع الطلاق فيك انه اوقعها في حيضة متواتلة. وقيل غير ذلك من التعليقات. اه طبعا وهذا هو المعتمد في المذهب ولذلك نقول ان - [01:07:49](#)

البدعة من حيث الزمان في الطهر الذي جامعها فيه وفي الحيض اذا راجعوا من من طلقة اوقعها في حيظ حتى تحيط حيضة ثانية ثم تطهر فزادوا المدة هنا طيب قال ثم اذا شاء امسك بعده وان شاء طلق قبل ان يمس قوله قبل ان يمس يدلنا على ان السنة في الطلاق ان يكون طلاقا في طهر لم يجامعها فيه. قال فتلك العدة التي - [01:08:04](#)

في امر الله ان تطلق لها النساء وهذا يفيدنا على ان هذا هو طلاق السنة وهذا على سبيل الوجوب لا على سبيل الندب وانما على سبيل الوجوب ولكن الطلاق فيها يقع على قول الجمهور - [01:08:32](#)

احسن الله اليكم يقول رحمة الله تعالى وفي رواية لمسلم مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا او حاملا. آآ اورد مسلم رواية اخرى وهي من طريق سالم ابن عبد الله ابن عمر عن ابيه - [01:08:45](#)

ان النبي صلى الله عليه وسلم قال مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا او حاما. وهذه الرواية خالفت رواية الاولى وهي رواية نافع مولى ابن عمر. وروایة نافع مقدمة عند اهل العلم والسبب في تقديمها ان نافع اوثق في ابن عمر من من سالم - 01:08:59

وقد كان سالم يرجع الى نافع في بعض الحديث والامر الثاني آآ ان ظبط سالم هو المقدم ولذلك قدم البخاري رواية نافع ورواها ولم يروي رواية وانما اورد مسلم الرواية سالم في المتابعات ولم يوردها في الاصول. نحن نعلم ان صحيح مسلم فيه صنعة - 01:09:15  
فان مسلما رحمة الله تعالى يورد الحديث ويورد بعده الفاظا اخرى وغالبا ما تكون الالفاظ الالخرى يكون فيها معنى او علة يقصدها.

ولذلك حتى رواية ابي الزبير اوردها مسلم. ولكنها لم يورد اللفظ التي فيه وانما - 01:09:39

ورد اسناده وسننكم عنه بعد قليل. نعم وفي وفي اخرى للبخاري وحسب التطبيق. نعم هذه رواية سعيد ابن جبیر عن ابن عمر رضي الله عنه انه قال وحسبت تطبيقه وسعيد ابن جبیر من من رواة الثقات المدینین کابن عمر رضي الله عنه وهو فقيه ولذلك رواية الفقيه في ضبط الفاظ الحديث - 01:09:55

اذا كان يبني عليها فقه مقدم وهذا معلوم في كتب الاصول وفي كتب الحديث وشار له احمد عندما اشار لان بعض قال وكان فقيها فقدم رواية بعضهم وهذه تورد دائما في باب التعارض والترجح بين الادلة النقلية - 01:10:18

وقد وافق سعيد بن جبیر على اثبات انها حسبت تطبيق مرفوعة للنبي صلى الله عليه وسلم جماعة واما نافع فقد قيل ان نافعا هو الذي قال حسبت تطبيقه وقد جاء ان نافعا قال قال ابن عمر - 01:10:34

حسبت عليه تطبيقة. نعم وفي رواية لمسلم قال ابن عمر اما انت طلقتها واحدة او اثنتين فان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرني ان اراجعه ثم امهلها حتى تحد حيدة اخرى. واما انت طلقتها ثلاثا فقد عصيت ربك فيما امرك ربك من طلاق امرأتك - 01:10:50  
نعم هذا حديث الرواية الالخرى عن ابن عمر آآ انه قال اما انت طلقتها واحدة او اثنتين وذلك ان رجل جاء لابن عمر رضي الله عنه آآ وقد طلق زوجته ثلاثا فسأله هل له ان يراجعها كما امر النبي صلى الله عليه وسلم ان تراجع التي طلقت في الحيض؟ قال اما انت طلقتها - 01:11:12

واحدة او اثنتين فحكمك حكمي وهذا يدلنا على ان المرأة اذا طلقت طلقة او طلقتين فيجوز مراجعتها في عدتها. قال فان الرسول صلى الله عليه وسلم امرني يدل على آآ يعني ان الحديث وجه ابن عمر رضي الله عنه قال امرني ان اراجعها ثم امسكها حتى تحيض 01:11:32 -

اخري ثم امهلها حتى تطهر ثم اطلقها قبل ان امسها اتى به المصنف لبيان ان رواية سالم قد توبع نافع على زيادة الحيض الثانية. قال واما انت طلقتها ثلاثا فقد عصيت ربك فيما امرك من طلاق امرأتك. هذى الجملة الاخيرة فيه ان من - 01:11:52  
طلاق امرأته ثلاثا فانها تبين منه امرأته ببنونة كبرى. ويجب ان نعلم هنا اه ان هذا الحديث استدل به على ان عمر ابن عمر رضي الله عنه يرى ان الطلاق في الحيض - 01:12:12

واقع لانه قال انا امرت بمراجعة لها طلقة اولى او ثانية واما انت قد طلقتها ثلاثا اي ان هذه الطلقة هي الطلقة الثالثة هي الطلقة الثالثة لك فحين اذ لا رجعة لك. وهذا نص على ابن عمر صريح انه رفع ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم. وان الطلاق في الحيض يقع - 01:12:27

ولا يحتمل ان يقال بها ان قوله انت طلقتها ثلاثا اي بلفظ واحد. لأن الشيخ تقييم نفسه يرى انه الصحابة لم يثبت عنهم طلقوا ثلاثا بلفظ واحد وسننكم عنها ان شاء الله فيما بعد - 01:12:50

وفي رواية اخرى قال عبدالله ابن عمر فردها علي ولم يرها شيئا وقال اذا ظهرت فليطلق او ليمسك. نعم قال وفي رواية اخرى ولم يسم الحافظ من روى هذه الرواية - 01:13:03

لان هذه الرواية رواها ابو داود والترمذى وغيرهم. ابو داود والنمسائى وغيرهم. وقد اوردها مسلم بالاسناد ولم يذكر متنها كما ورد هنا وانما ذكر ابو نعيم في المستخرج ان لفظ مسلم الذي اورد استناده بلا متنه هو هذا. فابو نعيم الاصبهانى في المستخرج على صحيح مسلم وهو مطبوع. بين ان لفظ مسلم الذي - 01:13:19

بابهمه انما هي هذه اللفظة. فلعل هذا هو السبب في ان الحافظ قال وفي رواية اخرى ولم يذكر من رواها. هذه الرواية صححها ابن حزم ليدلل على اصله ان الطلاق في الحيض لا يقع - [01:13:48](#)

ولكن الحقيقة اه فيها نظر لأن هذه الرواية جاءت من طريق بن جرير عن ابي الزبير محمد بن مسلم المكي عن ابن عمر رضي الله عنه وابو او ابى الزبير المكي اولا لا ليس في الظبط والثقة في مبلغ نافع ولا سالم ولا سعيد بن جابر ولا - [01:14:02](#)

محمد ابن سيرين ولا اخوه انس ابن سيرين. ولا ابن يونس ولا غيرهم من يعني من الكبار من الائمة الذين رروا عن ابن عمر رضي الله عنه ولذلك على التكلم في ابى الزبير فان هذه اللفظة وهي قوله ولم يرها شيء او لم تتحسب عليه انكرت عليه - [01:14:23](#)  
وقد انكرها الائمة حتى قال بعض اهل العلم لم يروي ابى الزبير المكي رواية انكر من هذه الرواية. لم يروي رواية انكر منها. لانه اطبق الرواية جميعا على مخالفته فيها وهي زيادة - [01:14:42](#)

ولم يرها شيئا الا بعض الضعفاء جدا الذين لا يقاربون ابى الزبير ولا درجته اه ولذلك اهل العلم ظعفوا هذى وذكرت لكم ان ابن عبد البر يرى ظعف هذى بل انه فيما اظن ذكر الاتفاق على ظعف هذه الزيادة ولكن - [01:14:57](#)

هل المتهم فيه مع ابى الزبير ام ابن جرير؟ الذي روى عنه؟ اختلف لكن على العموم هذه الرواية لا تصح في قول جماهير اهل العلم في قول جماهير اهل العلم آلا ذلك نكون انهينا هذا الباب لكن ان شاء الله عز وجل وصلى الله وسلم على نبينا محمد الاسبوع القادم ان شاء الله تأخرنا اليوم في الدرس - [01:15:15](#)

سيكون مغرب وعشاء لكي ننهي ان شاء الله كتاب الطلاق كاملا باذن الله عز وجل وربما نأخذ بعضا مما بعده لعلكم يعني تتحملون بعض الشيء وصلى الله وسلم على نبينا محمد - [01:15:35](#)